



تونس في 19 مارس 2017

## بيان

يتابع المجلس الوطني لعمادة الأطباء بقلق شديد التطورات الخطيرة لما اصطلح على تسميته بقضية المسؤولية الطبية من تواصل إيقاف مهنيي الصحة على خلفية شبهة خطأ طبي و ما تبعها من ردود فعل و ردود فعل مضادة من مختلف الجهات.

و إذ يقر المجلس الوطني لعمادة الأطباء بحق المريض في التقاضي وفي طلب جبر الضرر الناجم عن خطأ طبي ثابت، فإنه يتفهم كذلك غضب الأطباء من تواصل حملات التشهير بهم لما لها من انعكاسات سلبية على ممارسة الطب وعلى علاقة الثقة التي تربط المريض بالطبيب.

و يعتبر قرار الإضراب الذي أخذه مهنيو الصحة نتيجة منتظرة لتأخر السلط المختصة في اتخاذ التدابير اللازمة لحل هذه الأزمة.

و في هذا الإطار، تذكر العمادة أن إضراب الأطباء عن العمل لا يتعارض مع مجلة واجبات الطبيب ما لم يخل الطبيب بواجباته الإنسانية و إذا تم تأمين علاج الحالات الاستعجالية و ضمان استمرارية العلاج في أقرب الأجل.

و إذ تؤكد العمادة إيمانها باستقلالية القضاء فإنها ترحو مقاضاة مهنيي الصحة في قضية الحال و كذلك في القضايا المماثلة في حالة سراح و إذا ثبتت الإدانة إصدار حكم يراعي خصوصيات المهنة، إلى حين استصدار قانون حقوق المرضى و المسؤولية الطبية.

رئيس المجلس الوطني لعمادة الأطباء

الدكتور منير يوسف مقني

